لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

علم وخبر 29/آد

2018/5/9

شكراً على إنجاز لم يكتمل بعد
التحدّي أمام الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد

صدر عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان البيان التالي:

بعد مسار طويل وشاق، أقرّت، اليوم، لجنة الإدارة والعدل النيابية اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً القاضي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للمفقودين والمخفيين قسرا.
ومع هذا الإنجاز وما يترتب عليه يهمنا :

- توجيه الشكر إلى رئيس لجنة الإدارة والعدل، الأستاذ روبير غانم، الذي لم يوفّر جهداً ولا وقتاً، في الدعوة لعقد الجلسات من أجل نقاش اقتراح القانون وإقراره. وما إقراره اليوم، سوى دليل على صحة ما نقول، لاسيما أنها الجلسة الأخيرة للجنة، على ما نعتقد، في عمر المجلس الحالي.
- كما نتوجّه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المذكورة الذين حضروا اليوم، وأقرّوا اقتراح القانون الذي جاء بمثابة رسالة تبنٍ من قبلهم لهذه القضية الوطنية ولوجوب وضع خاتمة لها وفق الحل العلمي الذي نطالب بتنفيذه.
- ولا ننسى شكر مقدمّي اقتراح القانون إلى مجلس النواب، النائبين غسان مخيبر وزياد القادري، كما إلى النائب حكمت ديب لمشاركته الحثيثة والدفع لوضع نص تشريعي لمعالجة هذه القضية. ويهمنا التنويه بالجهد الاستثنائي للنائب مخيبر كمقرر للجنة النيابية لحقوق الإنسان وكرئيس اللجنة الفرعية التي كلّفت بإعادة صياغة اقتراح القانون وفقا للتعديلات والملاحظات التي أبديت بشأنه.
- ولا ننسى شكر فريق المفكرة القانونية الذي عمل بدون حساب لتحقيق هذا الإنجاز، وإلى البعثة الدولية للصليب الأحمر على متابعتها ودعمها، ومجموعة "حقنا نعرف" وكافة الجمعيات الصديقة التي ساهمت بشكل أو بآخر للوصول إلى هذه النتيجة وشكرا أولاً وآخراً للأهالي فرداً فرداً على صبرهم، مثابرتهم وتمسكهم بحقهم.
- إننا إذ نعبّر عن فرحتنا اليوم بإقرار اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلّة للمفقودين والمخفيين قسراً، وكم نحتاج إلى الفرح بعد طول انتظار وتهميش ومعاناة، فإننا لن ننام على الحرير، لأن فرحتنا لن تكتمل ولن نهدأ قبل إقرار الاقتراح من قبل الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد.
- إننا إذ نذكّر بأن العريضة الوطنية للمفقودين التي تتضمّن المطالبة بإصدار قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين، قد سجلّت في المجلس النيابي تحت رقم 746/و بتاريخ 2018/4/12 ، نشير إلى وجوب عرضها على جدول اجتماع أول جلسة يعقدها مجلس النواب الجديد. وهذا ما يتلاقى مع وعد فخامة الرئيس، لدى تسلمه العريضة الوطنية، بالسعي مع رئيس المجلس لتحييد هذا الملف عن التجاذبات السياسية والتفاهم معه لعرض اقتراح القانون في أول جلسة يعقدها المجلس الجديد.
- إن التحدّي المقبل هو أمام الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد. نأمل أن تكون باكورة عملكم إقرار قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. بذلك تضعون اللبنة الأولى لختم آخر ملف من ملفات الحرب.